

النظام القانوني الدولي للمناطق البحرية
وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة

سعيد سالم خليفة سالم المزروعى
الرقم الجامعي: 4171476

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في الشريعة والقضاء

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
نيلاي

2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاحِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

سورة النحل، الآية (14)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إقرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنني أقر وأعترف، أن هذا البحث بعنوان "النظام القانوني الدولي للمناطق البحرية وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة" من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات قد أشرت إلى مصادرها في هامش البحث.



التوقيع:

التاريخ: 18 أكتوبر 2019

الاسم: سعيد سالم خليفة المزروعى

الرقم الجامعي: 4171476

العنوان: دولة الإمارات - أبوظبي - ص ب 44177

الباحث في سطور

سعيد سالم خليفة سالم المزروعى، الرقم الجامعي (4171476) طالب دكتوراه بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية - كلية الشريعة والقانون - تخصص القانون الدولي العام - من مواليد أبوظبي 1970/12/01 عنوان الإقامة - دولة الإمارات العربية المتحدة - ص ب 44177 أبوظبي.

almazrouei35@hotmail.com

+971504457722

المسار المهني: الحصول على درجة البكالوريوس في الإدارة والعلوم العسكرية من جامعة أبوظبي والبكالوريوس في القانون من جامعة أبوظبي، من ثم استكمال الدراسات العليا والحصول على درجة الماجستير في القانون العام من جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في تخصص القانون الدولي، وكانت أطروحة التخرج بعنوان "النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث في ظل قواعد القانون الدولي"، بعد ذلك الالتحاق بمعهد التدريب القضائي والحصول على درجة الدبلوم في الدراسات القضائية تخصص المحاماة، وأخيراً الحصول على رخصة مزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية من وزارة العدل.

المؤهلات الأكاديمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والعلوم العسكرية - بتقدير امتياز - جامعة أبوظبي.
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون - بتقدير امتياز - جامعة أبوظبي.
- حاصل على درجة الماجستير في القانون العام - بتقدير جيد جداً - جامعة العين - أبوظبي.
- حاصل على درجة الدبلوم في الدراسات القضائية - بتقدير امتياز - معهد التدريب القضائي من وزارة العدل.

إهداء

إلى وطني الحبيب بلد الخير والأمن والأمان،،، دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلى (والدي ووالدي) رحمهما الله وجزاها الله عنى خير الجزاء.

إلى من وقفت بجانبى وأزرتني وكانت عوناً لي في مسيرتي العلمية زوجتي المخلصة.

إلى كل من وقف معي وساندني وشد من أزرعي وشجعني أهدي إليكم هذا الجهد المتواضع رمزاً

للولفاء وعرفاناً لله ثم لكم بجميل فضلكم.

الباحث

شكر وتقدير

أشكر أولاً صاحب الشكر والفضل وحده ﷻ، اللهم إني أشكرك شكر المقر بنعمتك وأفضالك التي لا تعد ولا تحصى، والتي منها أن وفقتني لإتمام هذا العمل، وهديتني إليه، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه وتعالى، فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة العلوم الإسلامية الماليزية متمثلة في رئاسة الجامعة وكلية الشريعة والقانون ومركز الدراسات العليا على ما قدموه لي من دعم خلال فترة دراستي بهذه الجامعة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة الإشراف على هذه الدراسة، برئاسة الأستاذ المشارك الدكتور / عزماء عبدالرحمن المشرف الرئيسي على هذه الدراسة، عضوية الأستاذ المشارك الدكتور محمد هازمي والدكتور محمد صبري، على توجيهاتهم السديدة وتشجيعهم الدائم لي، فكان أطيب الأثر في إتمام هذه الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أشكر كل من ساعدني سواء بعبارة أو إشارة أو توفير كتاب، أو نحوه فيلإى هؤلاء جميعاً أتقدم بجزيل شكري وتقديري وعرفاني بفضلهم متمنياً للجميع التوفيق في حياتهم وأن يبارك لهم في عمرهم ومالهم وولدهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

ABSTRAK

Undang-undang antarabangsa tidak menubuhkan peraturan tunggal di kawasan maritim, tetapi ia membuat perbezaan antara sistem perundangan yang berkaitan dengan kawasan maritim. Hal ini merupakan sebahagian daripada wilayah negara kerana ia tertakluk kepada kedaulatan wilayahnya, antara kawasan negeri dan wilayah negara yang mempunyai hak kedaulatan. Oleh itu kajian ini bertujuan untuk mengenal pasti sistem undang-undang antarabangsa kawasan maritim dan aplikasinya di Emiriah Arab Bersatu di bawah peraturan undang-undang antarabangsa laut dan undang-undang negara. Pada 17 Oktober 1993, UAE mengeluarkan keputusan mengenai penentuan zon maritim. Ia adalah undang-undang pertama yang mengendalikan klasifikasi dan peraturan kawasan maritim. Ia juga mentakrifkan sifat undang-undang setiap rantau, hak dan kuasa negeri, serta tugas-tugas negara lain dalam setiap perkara. Mengenai permasalahan kajian, ia memberi tumpuan kepada kepelbagaian organisasi undang-undang urusan maritim, yang membawa kepada kerumitan dan pertindihan bidang kuasa. Kajian ini menggunakan kaedah deskriptif yang konsisten dengan sifatnya, untuk menggambarkan permasalahan kajian, dimensi, dan analisis permasalahan di bawah peraturan undang-undang antarabangsa laut dan undang-undang tempatan. Ini merupakan kaedah induktif dan deduktif. Hasil kajian mendapati kebanyakan negara telah meratifikasikan dalam perjanjian Konvensyen 1982 berkenaan dengan peraturan sempadan, namun terdapat beberapa negara menolak perjanjian ini, termasuk Amerika Syarikat. UAE juga berusaha menyelesaikan masalah persempadanan dengan negara-negara jiran melalui perjanjian dua hala, seperti perjanjian antara UAE, Oman, dan Arab Saudi. Antara cadangan dalam kajian ini adalah keperluan untuk meneruskan objektif bersama antara UAE dengan negara-negara jirannya. Hal ini dapat menggalakkan kerjasama antarabangsa yang produktif, sama ada serantau atau dunia serantau atau secara kolektif. Perkara ini seperti penubuhan projek ekonomi, perniagaan, infrastruktur secara kolektif dalam penggunaan sumber kekayaan minyak dan keperluan untuk mematuhi peta persempadanan serta perjanjian yang telah dicapai dalam menyelesaikan perselisihan persempadanan antara UAE dan negara-negara jiran.

الملخص

لم يرق القانون الدولي بوضع تنظيم واحد لما يتعلق بالمساحات البحرية، وإنما عمل على وضع تفريق ما بين النظام القانوني المتعلق بالمناطق البحرية والتي تعتبر جزءاً من الإقليم الخاص بالدولة، وخاضعاً للسيادة الإقليمية لها، وبين مناطق الولاية والمناطق التي يكون للدولة عليها حقوق سيادية، لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام القانوني الدولي للمناطق البحرية وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في 17 أكتوبر 1993م قانون لتعيين المناطق البحرية، تبرز أهمية هذا القانون في أنه الأول من نوعه الذي يتضمن نصوصاً لتعيين وتنظيم المناطق البحرية، كما بين هذا القانون الطبيعة القانونية لكل منطقة، وحقوق وصلاحيات الدولة، وواجبات الدول الأخرى في كل منطقة من هذه المناطق. أما عن مشكلة الدراسة فتتمحور في تعدد نطاقات التنظيم القانوني للشؤون البحرية، وهذا يؤدي إلى تعقدها وتشابكها. كما تناول الباحث مجموعة من المناهج العلمية التي تتفق مع طبيعة هذه الدراسة، وتشمل المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ والمنهج الاستنباطي، وذلك بهدف وصف المشكلة وأبعادها القانونية، وتحليلها في ظل قواعد القانون الدولي للبحار والتشريعات الوطنية، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة. أنه بالرغم من الموافقة العالمية التي نالتها اتفاقية 1982م من المجتمع الدولي حول تحديد وتنظيم الحدود البحرية، إلا أن بعض الدول رفضت هذه الاتفاقية، منها الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لحل مشكلاتها الحدودية مع دول الجوار من خلال اتفاقيات الثنائية، مثل الاتفاقيات المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة لها؛ كذلك تشجيع أوجه التعاون الدولي المثمر، سواء كان بشكل ثنائي أم جماعي إقليمي أم دولي، كإقامة المشاريع الاقتصادية والتجارية والبنوية المترابطة أو المشتركة معها من قبيل استغلال الثروات النفطية في الحقول المشتركة؛ أيضاً ضرورة الالتزام بالخرائط الحدودية، والاتفاقيات التي تمت لاستخدامها في حل النزاعات والمشكلات الحدودية بين دولة الإمارات ودول الجوار.

Abstract

International law did not establish a single regulation on marine areas, but instead made a distinction between the legal system relating to maritime regions, which are part of the territory of the State, subject to its territorial sovereignty, between the areas of the State and the regions on which the State has sovereign rights, so this study aimed to identify the international legal system of the marine regions and its applications in the United Arab Emirates under the rules of international law of the sea and national legislation. On 17 October 1993, UAE issued a ruling on the designation of maritime zones. It is the first law which deals with the classification and regulation of maritime areas. It also defines the legal nature of each region, the rights and powers of the State, and the duties of other States in each of these areas. As for the problem of the study, it focuses on the multiplicity of the legal organization of maritime affairs, which leads to their complexity and overlapping. This is due to dissimilarity and variation of the subject of organization, which led to the existence of scattered legislation dealing with maritime regulation within the branches of UAE domestic law. The study uses descriptive methods and approaches that are consistent with its nature, to describe the problem of the study, its dimensions, and problem analyze under the rules of international law of the sea and local legislation. These are the inductive method; and the deductive approach. The study concludes that, despite the global agreement reached by the international community in the 1982 Convention regarding the delineation of borders, some countries rejected this agreement, including the United States of America. The UAE also seeks to resolve its border problems with neighboring countries through bilateral treaties, such as the agreements between the UAE, Oman, and Saudi Arabia. Among the most important recommendations of the study is the need to pursue the common objectives between the UAE and its neighboring countries; to encourage productive international cooperation, be it bilateral or collective regional or global, such as the establishment of joint, economic, commercial projects to exploit oil wealth at joint oil fields; and the necessity to abide by the border maps, and agreements that have been reached to solve disputes and border problems between the UAE and neighboring countries.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

المحتويات

ب

الآية الكريمة

ج

الإقرار

د

الباحث في سطور

هـ

الإهداء

و

شكر وتقدير

ز

ABSTRAK

ح

الملخص

ط

Abstract

ي

فهرس المحتويات

ن

قائمة القوانين والتشريعات بدولة الإمارات

س

قائمة القضايا القانونية المحكمة

ع

قائمة الاتفاقيات الدولية

ف

قائمة الملاحق

1

الفصل التمهيدي - الإطار العام للدراسة

2

مقدمة

6

مشكلة الدراسة

7

أسئلة الدراسة

7

أهداف الدراسة

7

أهمية الدراسة

8

منهج الدراسة

8

حدود الدراسة

9

الدراسات السابقة

16

هيكل الدراسة

17

الفصل الأول - القانون الدولي البحري والاتفاقيات المنظمة له

18

تمهيد

19

المبحث الأول: القانون الدولي البحري وأهميته.

19

المطلب الأول: القانون الدولي للبحار (الماهية - النشأة - التطور).

26	المطلب الثاني: مصادر القانون الدولي للبحار
34	المطلب الثالث: قواعد قانون البحار في العصر الحديث
42	المبحث الثاني: اتفاقية 1982م وموقف بعض الدول منها
42	المطلب الأول: القواعد العامة لاتفاقية 1982م وتقييمها
47	المطلب الثاني: موقف أمريكا وتركيا والإمارات من اتفاقية 1982م
50	المطلب الثالث: اتفاقية 1994م المعدلة لبعض أحكام اتفاقية 1982م
54	المبحث الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تعيين الحدود البحرية
54	المطلب الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية
62	المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية والسياسية
68	الخلاصة
70	الفصل الثاني: الإطار العام للنظام البحري في التشريع الإماراتي
71	تمهيد
72	المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للإقليم البحري الإماراتي
72	المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للإقليم البحري الإماراتي
74	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للإقليم البحري الإماراتي
77	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للإقليم البحري الإماراتي
83	المبحث الثاني: مكونات الإقليم البحري الإماراتي
84	المطلب الأول: المياه الداخلية
88	المطلب الثاني: البحر الإقليمي
90	المطلب الثالث: المنطقة المتاخمة
95	المطلب الرابع: الجرف القاري
97	المطلب الخامس: المنطقة الاقتصادية الخالصة
105	المبحث الثالث: التشريعات الإماراتية النوعية
105	المطلب الأول: تشريعات تنظيم الثروة السمكية
107	المطلب الثاني: التشريعات الجمركية
108	المطلب الثالث: التشريعات الإماراتية البحرية لمكافحة الجرائم الدولية
118	الخلاصة
120	الفصل الثالث: إشكاليات إنفاذ القواعد القانونية في النظام البحري الإماراتي
121	تمهيد

123	المبحث الأول: إشكالية تحديد الحدود البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة
123	المطلب الأول: دولة الإمارات العربية المتحدة وقواعد تحديد الحدود البحرية
132	المطلب الثاني: تشريعات الحدود البحرية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة
136	المبحث الثاني: إشكالية تنازع الاختصاص القانوني
136	المطلب الأول: إشكالية ازدواجية القانون
139	المطلب الثاني: إشكالية وحدة القانون بين القانون البحري الدولي والقانون البحري الإماراتي
147	المبحث الثالث: إشكالية احتلال الجزر في دولة الامارات العربية المتحدة.
148	المطلب الأول: الوجود الإيراني في الجزر الإماراتية متعارض مع القانون البحري الدولي.
154	المطلب الثاني: موقف القانون الدولي من استخدام إيران القوة في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث
162	الخلاصة
164	الفصل الرابع: الحلول الدبلوماسية والقانونية المعتمدة في النزاعات الدولية البحرية.
165	تمهيد
167	المبحث الأول: الوسائل السياسية في حل النزاعات البحرية
168	المطلب الأول: طبيعة المنازعات الدولية البحرية
171	المطلب الثاني: الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية البحرية
186	المبحث الثاني: الوسائل القضائية لفض المنازعات البحرية
188	المطلب الأول: القضاء الدولي لفض المنازعات البحرية
202	المطلب الثاني: التحكيم الدولي لفض المنازعات البحرية
208	الخلاصة
209	الفصل الخامس: التطبيقات القانونية في الإقليم البحري الإماراتي
210	تمهيد
211	المبحث الأول: نظام المرور البريء والقيود الواردة عليه في الإقليم البحري الإماراتي
212	المطلب الأول: واجبات السفن والطائرات الأجنبية أثناء المرور البريء في الإقليم البحري الإماراتي
225	المطلب الثاني: الولاية الجنائية على ظهر السفينة الأجنبية في الإقليم البحري الإماراتي
229	المبحث الثاني: حماية البيئة في الإقليم البحري الإماراتي
230	المطلب الأول: التلوث في الإقليم البحري الإماراتي

237	المطلب الثاني: الصيد الجائر في الإقليم البحري الإماراتي
239	المبحث الثالث: دور الاتفاقيات الثنائية في حل المشاكل مع دول الجوار في الإقليم البحري
239	المطلب الأول: اتفاقية ترسيم الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان
251	المطلب الثاني: اتفاقية جدة الحدودية بين السعودية والإمارات عام 1974م
255	الخلاصة
257	خاتمة
258	أولاً: النتائج
261	ثانياً: التوصيات
264	ثالثاً: الشوجه المستقبلي للبحث
266	قائمة المصادر والمراجع
299	الملاحق

قائمة القوانين

م	القانون
1	القانون الاتحادي رقم (19) لسنة 1993م في شأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة
2	القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة
3	القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2015م بإنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك
4	المرسوم الاتحادي رقم (85) لسنة 2007م بشأن نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون
5	القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م في شأن إصدار قانون العقوبات
6	القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002م في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
7	القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2004م في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية
8	القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
9	القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 1981م في شأن القانون التجاري البحري
10	القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1973م الخاص بقانون الهجرة والإقامة
11	القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1996م الخاص بقانون الدخول والإقامة للأجانب
12	قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم (11) لسنة 1992م

قائمة القضايا القانونية المحكمة

الرقم	القضية
1	قضية النزاع بين ليبيا وتشاد على الحدود عام 1955م
2	قضية النزاع بين ليبيا ومالطة على موارد الطاقة عام 1985م
3	قضية النزاع بين إنجلترا والنرويج على مصايد الأسماك عام 1951م
4	قضية السفينة اليابانية (تاو مارو) فما يخص الإخلال بالتشريعات الأمريكية عام 1974م
5	قضية النزاع بين ليتوانيا وبولندا حول السكك الحديدية عام 1931م
6	قضية النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حول خليج (مين) عام 1984م
7	قضية النزاع بين ألمانيا وأيسلندا على مصايد الأسماك عام 1974م
8	قضية النزاع بين قطر والبحرين حول الجزر عام 1990م
9	قضية النزاع بين اليمن وارتيريا حول جزر حنيش عام 1997م
10	قضية النزاع بين أبوظبي والشركة البريطانية حول منح امتياز التنقيب عن النفط عام 1951م
11	قضية النزاع بين المملكة المتحدة وألمانيا حول قناة (كورفو) عام 1949م
12	قضية النزاع بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على مصايد الأسماك عام 1910م

قائمة الاتفاقيات الدولية

الترتيب	الاتفاقية
1	اتفاقيات جنيف الأربعة حول قانون البحار عام 1958م
2	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م
3	اتفاقية 1994م المعدلة لبعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م
4	اتفاقية النقل البحري التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات عام 1998م
5	الاتفاقية حق البحث والتنقيب عن النفط بين أبوظبي وشركة السويويبور أويل عام 1950م
6	اتفاقية تحديد الحدود البحرية مع قطر عام 1969م
7	اتفاقية تحديد أجزاء من الجرف القاري مع إيران عام 1971م
9	اتفاقية (فريدر كشمول) لتحديد خط الوسط بين حدود السويد وفنلندا عام 1809م
8	اتفاقية تحديد أجزاء أخرى من الجرف القاري مع إيران عام 1974م
9	اتفاقية لاهاي حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية عام 1907م
9	اتفاقية شيكاغو للطيران المدني عام 1944م
10	اتفاقية لندن لمكافحة تلوث البحار بالنفط عام 1954م
11	اتفاقية بروكسل للتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث بالنفط عام 1969م
12	اتفاقية لندن لمنع التلوث من السفن عام 1973م

قائمة الملاحق

الملاحق	م
الملحق (1) يوضح الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة	1
الملحق (2) يوضح موقع الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة من إيران	2
الملحق (3) يوضح المسافات التقريبية الفاصلة بين الجزر الثلاث والسواحل الإيرانية	3
الملحق (4) يوضح الموانئ البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة	4
الملحق (5) يوضح الحدود بين دولة الإمارات والسعودية حسب اتفاقية 1974 ويظهر خور العديد حيث يشير السهم الأحمر	5
الملحق (6) يوضح المرسوم السلطاني رقم 10/ 2003 بالتصديق على اتفاقية الحدود بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في القطاعات الحدودية من شرقي العقيدات إلى الدارة	6
الملحق (7) يوضح اتفاقية جدة الحدودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية 1974م	7